



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/190*
S/21226*
17 April 1990

ORIGINAL : ARABIC

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

UN LIBRARY

مجلس الأمن

السنة الخامسة والأربعون

APR 18 1990

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

البندان ٢٣ و ٢٥ من القائمة الأولية**

قضية فلسطين

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠ موجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم لمصر
لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أبعث رفق هذا بنص البيان الصادر عن وزارة الخارجية في جمهورية مصر العربية تعقيبا على إصدار مجلس الشيوخ الأمريكي لقرار غير ملزم بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٠ ، يشير فيه الى اعتبار مدينة القدس عاصمة لاسرائيل .

أرجو التفضل بتوزيع هذه الرسالة والملحق المرفق بها كوثيقة رسمية للجمعية العامة في إطار البندين ٢٣ و ٢٥ من القائمة الأولية وكذلك كوثيقة لمجلس الأمن .

(توقيع) عمرو موسى

سفير

المندوب الدائم

* أعيد إصدارها لأسباب فنية .

• A/45/50

**

مرفق

تابعت وزارة الخارجية المصرية بمزيد من القلق قرار مجلس الشيوخ الأمريكي وتود التنبويه بالحقائق الآتية :

١ - إن محاولة تغيير الأوضاع القانونية لمدينة القدس الشرقية من طرف واحد يتعارض مع أبسط مبادئ القانون الدولي ويعد مخالفة واضحة لكل ما جاء في القرارات الدولية التي تناولت مشكلة الشرق الأوسط وخاصة قرارات مجلس الأمن أرقام ٢٤٢ و ٤٦٥ التي هيأت أسس ومبادئ التسوية السلمية والتي أقرها المجتمع الدولي بأسره .

٢ - إن مدينة القدس الشرقية تمثل جزءاً لا يتجزأ من أراضي الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وأن للفلسطينيين حقوقاً شرعية وتاريخية لا يمكن إغفالها .

٣ - إن الولايات المتحدة قد أعلنت في عدة مناسبات على لسان رؤسائها وكبار مسؤوليها معارضتها الكاملة لإجراء إسرائيل لاية تغييرات في أوضاع مدينة القدس الشرقية من طرف واحد باعتبارها أرضاً محتلة وهي بالتالي تخضع لأحكام القانون الدولي التي تقضي بعدم أحقية سلطات الاحتلال باتخاذ أية تصرفات تؤدي إلى إحداث تغييرات فيها .

٤ - إن حل مشكلة الشرق الأوسط بما فيها وضع مدينة القدس لن يتأتى بإصدار قرارات تدعو إلى الاعتراف بأوضاع تفتقر إلى الأسانيد القانونية إذ أن ذلك يشكل عقبة لا تساعد على حل المشكلة ويزيد من تعقيدها .

إن وزارة الخارجية تناشد كافة الأطراف الدولية والمحلية المهمة بقضية السلام في الشرق الأوسط أن تساند الجهود المبذولة لتحريك عملية السلام عن طريق الحوار والتفاوض الذي يكفل حقوق جميع الأطراف ويأخذ في الاعتبار كافة مشكلات المنطقة من أجل التوصل إلى إقرار السلام في الشرق الأوسط وعودة الاستقرار إليه بما يحقق آمال شعوبه في التقدم والتنمية والإزدهار .
